مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية
المجلد41 العدد(1) – 2025: 87-102

Damascus University Journal for engineering sciences
Vo 41 number (1) -2025: 87-102

معايير التقييم المكاني للخطط الإقليمية بعد الأزمات

علا أمين حاطوم*[1] نتاليا عطفة[2]

*[1]. طالبة الماجستير، مهندسة– قسم التخطيط والبيئة – كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق.
OlaHatoum@damascusuniversity.edu.sy

[2] . دكتورة في قسم التخطيط والبيئة – كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق.
NataliaAtfeh@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

يعتبر التخطيط المكاني سياسة عامة إقليمية ودون إقليمية وعابر للمستويات التخطيطية، إذ أنه يحدد رؤية متكاملة يتم تنفيذها من خلال الخطط المكانية التي تهدف إلى تحقيق تنمية مكانية متوازنة ومستدامة وتحسين نوعية الحياة. ولتعزيز فعالية هذه الخطط، هناك حاجة إلى التقييم والرصد بشكل مستمر ودوري، وتبرز أهميتها القصوى في حالات حصر التأثيرات المتنوعة التي تنجم عن الكوارث والأزمات الكبرى والحروب وتزداد تعقيداً طبيعة هذه التأثيرات المركبة والمتولدة عن بعضها كلما طال أمد الأزمة. تحلل هذه الورقة إطار الرصد والتقييم للخطط المكانية بناءً على مراجعة واسعة النطاق للأدبيات والتشريعات والوثائق، وتصف الورقة كيفية إجراء نمط من أنماط التقييم للخطط المكانية وكيف يتم ربط النظرية بالتطبيق.تتمثل إحدى الاستنتاجات الرئيسية في أنه على الرغم من اعتماد العديد من القوانين والخطط المكانية في مختلف التجارب العالمية التي تم تحليلها، إلا أنها لا تتضمن تفاصيل وأحكامًا كافية بشأن إجراءات الرصد والتقييم الأساسية. تعتمد هذه الممارسة في الواقع بشكل كبير على الإدارة الإقليمية الصحيحة وكيفية ترابطها بكافة المستويات وعدم تداخل مهامها، إذ يتم تحقيق التقدم الرئيسي في مراقبة وتقييم الخطط المكانية بفضل إلزامية التشريعات المرفقة بإطار تنفيذ ملزم قانونياً بناء على المتغيرات المفروضة، إذ لا يمكن لأسس التخطيط والتنمية الإقليمية أن تحدث التغيير المكاني المطلوب مالم تتكامل مع مستويات أعلى وأخفض من التخطيط، والإدارة المكانية قد باتت تفرض نفسها وبشدة في قيادة عمليات التنمية ككل.يؤكد البحث أن التقييم أداة مهمة لإدارة التغيير لتحديد أهمية التدخلات الفعالة ووضع خط أساس ممنهج خلال الأزمات من خلال رصد المتغيرات وضمان المشاركة العامة المتكاملة، وتبني منظومة معايير ومؤشرات واضحة وكافية كعناصر رئيسية في إجراءات التقييم والرصد للتخطيط المكاني الذي يحدد كفاءة عمل اي خطة والزامية الجهات المعنية في التنفيذ موثوقية البيانات لبناء سيناريو لإدارة الأزمة الراهنة والتخطيط المستقبلي المستدام وتلافي الهشاشة التي تؤدي للخلل مجدداً.

الكلمات المفتاحية: الخطة المكانية –التقييم– المعايير– الأدوات– العناصر.

تاريخ الايداع: 2022/11/2
تاريخ القبول:2023/5/10

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

Spatial evaluation criteria for regional plansAfter crises

Ola Amen Hatoum*[1] Natalia Atfeh[2]
*[1]. Master student – Faculty of Architecture، Damascus University.
OlaHatoum@damascusuniversity.edu.sy
[2]. Dr, Planning and Environment department, Faculty of Architecture, Damascus University. NataliaAtfeh@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:
Spatial planning is considered a regional and sub-regional public policy that crosses planning levels, as it defines an integrated regional vision to be implemented through spatial plans that aim to achieve balanced and sustainable spatial development and improve the quality of life. To enhance the effectiveness of these plans, there is a need for continuous and periodic evaluation and monitoring, and its paramount importance is highlighted in times of disasters, major crises and wars and their various impacts Based on intense review of the literature, legislation and documentation, the paper describes how to conduct a pattern of spatial plans evaluation and how theory is linked to practice. One of the main conclusions is that although many spatial laws and plans have been adopted, they don't include sufficient detail and provisions on basic monitoring and evaluation procedures. In fact, this practice depends largely on the correct, clear and interconnected regional administration. The main progress is achieved in monitoring and evaluating spatial plans depends on the mandatory legislation attached to a legally binding implementation framework based on the imposed variables, as the foundations of regional planning and development can't, the required spatial change occurs unless it is integrated with higher and lower levels of planning, and spatial management has become a persistent need driving development processes as a whole.The research confirms that evaluation is an important tool for managing change to determine the importance of effective interventions and to establish a systematic baseline during crises by monitoring variables and ensuring integrated public participation, and adopting a system of clear , sufficient criteria and indicators as key elements in evaluation and monitoring procedures for spatial planning that determines the efficiency of the work of any plan and the obligation of the concerned authorities In implementation, the reliability of data to build a scenario for managing the current crisis, sustainable future planning, and avoiding fragility that leads to imbalance again.

Key words: Spatial plan - assessment – Criteria – Tools- Elements.

Received: 2/11/2022
Accepted: 10/5/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA

المقدمة (Introduction):

بدأ التفكير بأهمية التخطيط من أوائل ظهور المدن كنموذج للتخطيط المكاني الذي كان يقوم على اختيار مواقع التجمعات السكانية في مناطق المياه والتربة الخصبة والمناخ المعتدل، وبعد قيام الثورة الصناعية نتج اختلالات كبيرة وفوضى عمرانية جراء تضخم المدن ونقص الخدمات إلى جانب زيادة الإنتاج وتطور وسائله وأصبح التخطيط منهجاً لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات وإيجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل (محمد خميس زوكه، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، 1990)، وقد استمر التخطيط لمختلف جوانب الحياة ولكن دون تأطير للمفهوم وفعاليته ومقوماته حتى مطلع القرن العشرين حيث ظهر التخطيط الاقتصادي "Kristian Schonheder,1910" وتطور في الحرب العالمية الثانية في ألمانيا حيث استخدم لأغراض عسكرية، واعتمدته بريطانيا للنهوض باقتصادها بعد الحرب وتحول بعدها لمفهوم تنمية اقتصادية تم تطويره من قبل الاتحاد السوفييتي للتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، وتبنت المفهوم العديد من المدن التي أصابها الدمار، ومع بداية الستينات حتى وقتنا الحالي ظهر مركب تخطيطي، اجتماعي اقتصادي سياسي، وتم التأكيد على المفهوم البيئي وبذلك أصبح التخطيط يهتم بدراسة الأوضاع القائمة لتصب في استخدام الأرض والعلاقات بين القطاعات وهو ما يعتبر أحدث الاتجاهات في التخطيط (ثائر مطلق، محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية، عمان،2009، ص23)، وتطور المفهوم لإعلانه رسمياً في مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط في أوروبا بمفهوم التخطيط المكاني الذي تم اعتباره أمر أساسي لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال خلق ظروف أكثر استقراراً يمكن التنبؤ بها للاستثمار والتنمية، عن طريق تأمين فائدة المجتمع من هذه التنمية المنشودة وتعزيز الاستخدام الرشيد للأراضي والموارد الطبيعية الأمر الذي يعتبر عاملاً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة (الميثاق الأوروبي الإقليمي المكاني للتخطيط " توريمولينوس"، 1983).

"وهو أداة رئيسية لفترة طويلة الأجل، إذ يكمن دوره الأساسي في تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات مثل الإسكان والنقل والطاقة والصناعة، وتحسين النظم الوطنية والمحلية للتنمية الحضرية والريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية". (التخطيط المكاني، أداة مفتاحية لتطوير الحوكمة الفعالة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، المؤتمر الاقتصادي الأوروبي، جينيف، 2008).

تؤكد هذه الدراسة الحاجة إلى وضع رؤية مشتركة والتوجيه المستمر للتنمية المكانية على أساس الاستخدام الفعال للموارد، والحكم الرشيد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي خلق مناخ أكثر استقراراً للتنمية والاستثمار. بهدف كسب ثقة المجتمع بشكل عام، وتولي اهتماماً خاصاً للمتطلبات والتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

تهدف هذه المقالة إلى التركيز على أهمية التخطيط المكاني بمخرجاته الأساسية، وتحديد معايير لتقييم الخطط المكانية وخصوصاً في المراحل التي تمر فيها البلاد بكوارث وأزمات لتسريع عملية إعادة الإعمار وفق مراحلها ومستوياتها والأولويات التي تفرضها الحالات الطارئة، وبالتالي رفع مستوى الوعي عن طريق زيادة مشاركة المجتمع المحلي والتماسك الاجتماعي وكذلك تعزيز دور جميع الأطراف المعنية في تنفيذ الخطط والسياسات ذات الصلة وحماية البيئة، لتشكل قاعدة أساس تتغير بمرونة وفق التحديات المطروحة والمراحل الانتقالية للبلاد.

كما تهدف المقالة إلى الإشارة لأهمية وجود أداة للتقييم المستمر للعمل التخطيطي ووضوح الرؤى، وتكامل المسؤوليات بين القطاعات لإيجاد صيغة ملزمة لجميع الجهات بالتنفيذ بما

لا يتعارض مع الأهداف الوطنية للبلاد والتوافق على استراتيجيات عامة للحلول التنموية.

إن أهمية هذا البحث تأتي من ضرورة دراسة الترابط بين الإجراءات من "محتويات" و" هياكل" و" مشاركة في التنفيذ" أي بين العناصر الفنية –المنتجات الفنية–والتي تمثل الرؤى والآفاق التنموية ومبادئ وأهداف العمل والأطر الموضوعة والأفكار الممكنة، والخطوات العملية أي العناصر الإجرائية التي تمثل التحليلات والاتصالات والشراكة الاستراتيجية والرصد والمراقبة، والترابط المطلوب الذي يسمح بتنفيذ الأهداف الإقليمية كافة وفق المنحى المطلوب بالإضافة إلى الإدارة الإقليمية الشفافة وصنع القرار الشرعي المباشر والمشاركة بالتنفيذ وسرعة القرارات وكفاءة العمل الإداري وذلك للوصول إلى النجاح في سياسة التنمية الإقليمية.

1- أهمية وتحديات التخطيط المكاني في المراحل الانتقالية (Challenges،Importance)

تعزز سياسات التنمية المكانية عل الصعيد الإقليمي التنمية المستدامة من خلال الهيكل المكاني المتوازن. فهي الضامن للتعاون الوثيق بين السلطات المسؤولة عن السياسات القطاعية، بما في ذلك المسؤولين عن التنمية المكانية في كل مستوى منها (التكامل الأفقي)، وبين الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي والمستويات الوطنية والإقليمية والمحلية (التكامل الرأسي)، فالتعاون هو مفتاح السياسة المتكاملة للتنمية المكانية ويمثل قيمة مضافة على السياسات القطاعية التي تعمل في عزلة.

وتصنف الخطط المكانية حسب المستويات التخطيطية في الجمهورية العربية السورية فهي حسب التحليل وتشخيص الوضع الراهن ووفق ما ورد في دليل إعداد الدراسات المكانية، الذي تم إعداده من قبل معهد التخطيط الإقليمي في عام 2021، لكيفية التداخل المستويات وتكاملها، ويبين الشكل التالي تصنيف المستويات وفق التسلسل المنطقي:

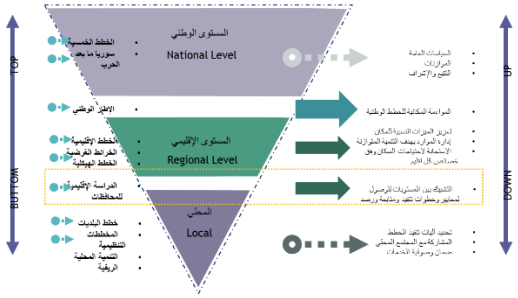

الشكل رقم(1) مستويات التخطيط المكاني في الجمهورية العربية السورية–هيئة التخطيط الإقليمي بتصرف الباحث

ومن أهم مبررات التكامل بين المستويات التخطيطية هو لتخفيف الفجوة بين المناطق الهامشية peri phetal، والمتطورة developed region. وفق الميزات الاقتصادية –الاجتماعية – الثقافية – السياسية...ولا يمكن للتخطيط أن يحقق التنمية المنشودة إلا إذا كان التخطيط المكاني هو الصورة النهائية لتكامل جميع القطاعات، حيث تشهد قطاعات الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات إعادة هيكلة واسعة النطاق في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويكون الاتجاه العام إلى زيادة فرص العمل في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الزراعية والصناعية. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث تغييرات في قوى العمل (على سبيل المثال زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية)، وأنواع العمل المتاحة للسكان المحليين، وأنماط السفر من الموظفين، والبنية التحتية اللازمة لاستيعاب مراكز جديدة للعمل. وبالتالي تؤدي التغييرات إلى عكس الاتجاه العام للنمو الاقتصادي. وإذا ترافق ذلك التغيير مع انزياحات ديموغرافية كبيرة فإنه يؤثر سلباً على الامتدادات الحضرية بين الريف والمدينة وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية (تقرير أقاليم ومدن منظمة التعاون الاقتصادي،2022).

تعتبر استراتيجيات تعزيز المناطق في أعقاب الكوارث أهم ما يمكن تخطيطه للمستقبل، وهذا يعني تعزيز نوعية المكان من خلال التوجه الذكي لحماية الموارد الطبيعية، وتنويع خيارات

النقل وتعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من آثار الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة (مناطق أكثر مرونة في التعامل مع الكوارث وتنسيق الجهود الإقليمية–المحلية)، حيث تعتبر الكوارث فرصة لتجميع خصائص متعددة وإعادة تطوير الإقليم. وقد أشار كاميريو إلى أن الوكالة الفيدرالية لإدارة الكوارث في الولايات المتحدة تعتمد مقاربة من ثلاثة مناحي تصف بها طبيعة الاستجابة المرتبطة بالكوارث:

1. منحى الاستجابة الإسعافية (24 ساعة إلى 2–3 أسابيع)
2. منحى الإغاثة (من أسبوع إلى نصف عام)
3. منحى التعافي (عدة أسابيع إلى 10 سنوات). لكن الاختلاف الكبير بين آلية إدارة الكوارث الطبيعية ومعالجة نتائجها وبين العمل في ظروف الحرب والانقسام الاجتماعي يقتضي النظر بمستويات استجابة وتخطيط مناسبة. وتبدأ الأسئلة بشكل عام ومنهجي والاستفادة من البلدان التي مرت بنفس التجربة.

تواجه مواضيع وعمليات التخطيط تحديات خاصة وتزداد العملية تعقيداً بوجود ظروف استثنائية، ويقترن التحدي بتغير النهج المتبعة وخصوصاً عندما يقترن التحدي بالتغيير الديمغرافي، والتهديد الشامل بتوفير الخدمات العامة، وزيادة العبء البيئي ولاسيما تغير المناخ وآفاق التنمية الاقتصادية وعدم توافر التمويل اللازم.

على المدى الطويل؛ تعتبر آثار الضرر على الخدمات العامة على وجه الخصوص والتي تحمل عواقب على طريقة الحماية والحفاظ، آثاراً خطيرة غير قابلة للرجوع واستنزافاً للموارد. ويزيد من تعقيد الوضع التحديات الإجرائية procedural challenges" التي تفرضها عدة عوامل مثل الرصد والمشاركة الشعبية، التواصل والاتصال، التقييم البيئي للخطط. حيث يؤدي التفاعل ومفهوم التخطيط الإقليمي أيضاً تؤدي تعقيدات المفاهيم وتفسيراتها نقصاً في فهم ضرورة وأهمية مرجعية التخطيط الإقليمي وعدم القدرة على تطبيقها من قبل المشاركين، وذلك يسبب وهذا ما يؤدي لأن يكون التخطيط الإقليمي أبعد ما يكون عن الزامية التنفيذ، إذ يجب أن يستطيع التعامل مع التحديات المعقدة التي تعود للتنمية الشاملة والمتوازنة المستدامة، لذلك يكون التخطيط الإقليمي القوي والمتوازن هو الحل.

وهذا يقتضي العمل بمنهج تقييم دائم للمتغيرات التي تطرأ على للموارد الطبيعية المتاحة وبالتالي انعكاسها على فرص الاستثمار التي تتناسب مع أولويات التدخل الطارئة. وهو ما تم العمل عليه في الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي 2035 في سورية الذي أقر بتاريخ 27–3–2022 (هيئة التخطيط الإقليمي، 2022) وحدد أسس التخطيط الإقليمي المنشود وفتح باب الدراسات التخطيطية المتكاملة للأقاليم والتسريع باستراتيجيات إعادة الإعمار والذي حددتها وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية (معهد التخطيط الإقليمي،2019) التي سبقت إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وصنفت مراحل إعادة الإعمار وفق مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الانتقالية (التعافي والانتعاش) حيث يتم خلالها عودة مسارات النمو للنهوض وفق محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، للوصول إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستدامة الأكثر تطوراً والتي تواكب المتغيرات العالمية.

2– أهمية وغاية التقييم (Purpose of Assessment)

وفقا لقاموس أكسفورد "assessment and monitoring" يمكن أن يكون التعريف الأنسب للتقييم بأنه "سلطة التأثير" أو توجيه سلوك الناس أو مسار الأحداث (أوكسفورد، 2014). هذا هو جوهر السيطرة على الخطط، والقدرة على التأثير على مسار خطة من خلال معرفة التقدم الحاصل، ومعرفة متغيرات الواقع ومعرفة كيفية الوصول إلى الوجهة النهائية.

والتقييم هو استخدام طرق البحث الاجتماعي لدراسة فاعلية الخطط بطريقة منهجية حيث يعتبر أحد أهم مراحل دورة الخطة، والتي تهدف إلى التحقق من إنجاز الأهداف المعلنة

وتحديد الأثر العام المباشر وغير المباشر سواء على المدى القريب أو البعيد(مرام برقاوي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2015)، ويتضمن المقارنة بين المعلومات المتحصلة من داخل الخطة(التحليل) وبين المعلومات المستقاة من البيئة المحيطة بهدف مراجعة النتائج والتعلم منها وتطبيقها في المراحل اللاحقة، ويعتبر تقييم التخطيط أساس التقييم المنهجي للخطط وعمليات التخطيط و النتائج مقارنة بالمعايير أو المؤشرات الواضحة حيث يمكن إجراء التقييم لأغراض مختلفة. وكما يوجه التقييم المسبق اختيار بدائل تخطيطية بمقارنة آثار التحديات المتوقعة(Alexander, 2006) وتميز أدبيات التقييم أيضًا بين تقييم المخرجات والنتائج، والتي هي تأثيرات هذه المخرجات (Vedung,1997) حيث يعرّف موريسون وبيرس النتائج على أنها "التأثيرات المجمعة لنظام التخطيط وجميع التأثيرات الأخرى ".

حيث تقوم تقييم التنمية المكانية على مجموعة واسعة من القضايا، إذ يصعب في كثير منها استخدام البيانات المتاحة بشكل مناسب ودقيق، وهذا يتطلب دراسة معطيات تاريخية ثم وضع راهن ويبنى عليه توقع المستقبل وذلك بناء على موارد الأرض التي تحدد ثوابت الخطة وهذا ما يجعل من الأولوية بمكان ضرورة وجود مقياس واسع لنظام مؤشرات متعدد مرن يمكن من خلاله تحويل المؤشرات إلى مقياس مشترك من الافتراضات والتعميمات الواسعة. وبذلك تنشأ الحاجة إلى المتابعة والتقييم من الضرورات التالية:

- لمراجعة ما تم إنجازه من الخطة وتحديد نقاط الخلل، والوقوف على الأسباب والمبررات التي تقف وراء عدم تحقق بعض الأهداف.
- لتحسين أداء المؤسسة المسؤولة عن وضع الخطة، وخاصة بما يقدمه تقرير المتابعة والتقييم من توصيات يساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير معطياتها.
- للتعرف على آثار تنفيذ الخطة على المستفيدين والمجتمع.
- لتطوير نقاط القوة وإعادة توظيفها في تطوير العمل وضمان إدارة الأموال والموازنة.
- لتأمين مشاركة المستفيدين والشركاء في تنفيذ الخطة.
- للإحاطة بما يجب اتخاذه من تصحيحات على مسار بعض الأنشطة وتعديل انحرافاتها.
- لتوفير ملف متكامل عن تجربة الخطة الحالية للاستفادة منها في إعداد الخطة القادمة.

وبذلك تصبح المتغيرات قابلة للمقارنة على المستوى الإقليمي بعد تحديد الجهات المسؤولة عنها أشخاص كانوا أو مجموعات كما تقتضي تحديد نوع المسؤولية ومتطلباتها والمعلومات اللازمة لها. وتكمن الفوائد الحقيقية في عملية التقييم المستمرة بأنها تضع أساس النجاح للخطط. وترتبط عملية التقييم بمعايير اعتماد جودة الخطة من (أهداف –مخرجات–تحسين مستمر). ويمكن التعبير عن العملية بالشكل رقم /2/ حيث تؤكد الخطة على ترافق الخطط الاستراتيجية مع نظام التقييم الذي يكشف عن أي انحراف ويقوم بتصحيحه ليضمن النهج التخطيطي أكبر قدر من التوازن في تخصيص الموارد ونمواً أكثر توازناً ويخلق فرص عمل مستدامة وظروف اجتماعية عادلة لتحقيق هدف وجوهر التخطيط المكاني.

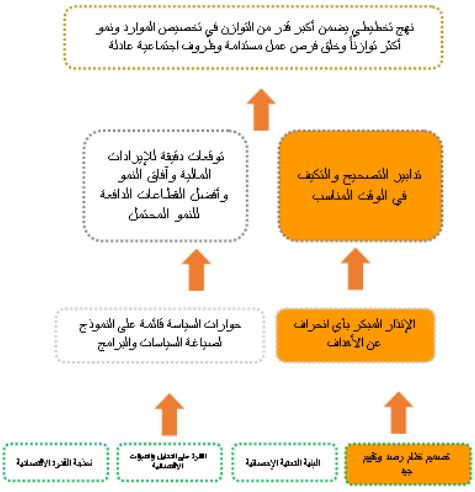

الشكل رقم (2) مبررات التقييم– دليل الاسكوا بتصرف الباحث

وللوصول إلى النهج التخطيطي الأكثر توزاناً يجب معرفة أن الخطط التنموية المكانية تنطلق دائماً من المحددات المكانية الطبيعية والبشرية المتوفرة في كل إقليم وكيفية التكامل أو التخصص حسب الميزات النسبية للمكان ولمعرفة الخطوة القادمة وكيفية وضع تصورات وسيناريوهات صحيحة يجب أن يتم التقييم وفق معايير واضحة ومحددة وذلك بوضع المؤشرات المكانية المطلوبة والمتوفرة والتأكيد على موثوقيتها وفق ما ينفع مسار الخطة أو ما يصحح الانحراف عن هذا المسار، ليتم تسوية الهدف المراد الوصول إليه ومن ثم العودة لمسار الخطة الطبيعي وفق المتغيرات الجديدة والتقييم للوصول للتوجهات ضمن البديل الأفضل الذي يأخذ بالحسبان الطارئ والمتغير في مسار الخطة. وهناك حاجة لوضع نظم معاصرة للتخطيط المكاني وبدائل مكانية مختلفة يتم تثقيلها وفق مصفوفات تراعي كافة المعايير وتقاسم للأدوار والمسؤوليات، الأمر الذي يجعل من التقييم المستمر أداة مساعدة لتعزيز الدور المركزي للتخطيط المكاني في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

3- التقييم المكاني (Spatial assessment)

يعتبر تقييم التخطيط الحضري والإقليمي مفهومًا معقدًا وبالتالي عند النظر إلى العلاقات بين المجالات الأربعة لمحددات التخطيط من فكر وايديولوجيا المجتمع لعلاقة الناس فيما بينهم وارتباطهم بالتكنولوجيا والتنظيم فيما بينهم ومع المحيط، نجد أن التخطيط جزء لا يتجزأ من مجتمع دائم التغير. والتغييرات مادية، إذ أن المجتمعات تزدهر أو تتدهور وفق الظروف السياسية أو الأيديولوجية، أي أن الطموحات والالتزامات السياسية ستتفاوت بمرور الوقت باختصار، وستعمل العوامل المادية والسياسية والاقتصادية والعوامل الأخرى بشكل مستمر وديناميكي على تقييد أو وضع حدود للتخطيط. هناك العديد من أنواع التقييم المختلفة ذات الأغراض والنطاقات والمنهجيات المختلفة وما إلى ذلك (Agrell 1997). وسيتم مناقشة ثلاثة أنواع من التقييم، موضحة في الشكل رقم/3/ والتي لها أهمية خاصة في السياق المكاني:

النوع الأول: التقييم الداخلي وفقًا للشكل /3-أ/، وفيه يتم تقييم كل ميزة من ميزات الخطة وفقًا لمعايير محددة. ولن يكون هناك أي تقييم عبر حدود الخطة. حيث تعتبر المنطقة المخططة بمعزل عن غيرها.

النوع الثاني: وفقًا للشكل /3-ب/، هو التقييم الخارجي. هنا يُنظر إلى المنطقة المخططة على أنها نظام مفتوح. هذا يعني أن الخطة سيكون لها تأثير على المنطقة المحيطة، أي الاهتمام الإقليمي الذي يتم تضمينها فيه، في الوقت نفسه ستتأثر المنطقة المخططة بمحيطها. باختصار، لا يمكن تقييم الخطة بمعزل عن غيرها. يجب تقييمها مع بيئتها.

النوع الثالث: هو التقييم بين بدائل الخطة المختلفة وفقًا للشكل/3-ج/ حيث يوجد هنا العديد من بدائل الأقلمة ويجب أن يخبرنا التقييم عن البديل الأفضل.

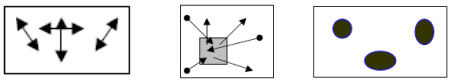

ج ب أ

الشكل رقم (3) أشكال التقييم

ASSESSMENT WITH A SPATIO)
.(TEMPORAL FUZZY MODEL

حيث تعتبر الخطة المراد تقييمها على المستوى الإقليمي نظامًا حيًا أو مسؤولاً عن إنشاء هيكل والحفاظ عليه والحفاظ على مجموعة من المتغيرات الأساسية ضمن المستويات الحرجة. ومن الأمثلة على هذه المتغيرات الأساسية معدلات التوظيف ومعايير الإسكان وإمكانيات التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى والاتصالات وما إلى ذلك. قد يكون الهدف المشترك هو إجراء تحسينات على هذه المتغيرات.

وبذلك، فإن الترابط بين جميع هذه المتغيرات معقدة للغاية وغير معروفة تمامًا في كثير من الحالات، إذ أنها تتأثر بالفترات الزمنية الطويلة بين السبب والآثار.

والتقييم المكاني يمكن أن يبدأ بمعرفة المتغيرات على الموارد الطبيعية أثناء الكوارث أو الحروب وما يمكن أن تتسبب به من آثار.

4- التجارب العالمية في التقييم المكاني (Spatial assessment)

بعد تحديد المطلوب من عملية التقييم يجب معرفة المعايير وكيفية القياس لتحقيق هدف الخطة المكانية وأولوياتها وانعكاس التقييم على كافة المستويات للتمكن من التخطيط الفعال ووضع الموازنات وتنظيم العمليات لإنتاج المشاريع والخدمات الأساسية وتمكين الحكومة من العمل بفعالية.

ولعل دراسة التجارب التخطيطية المختلفة المناهج والطرق واستخلاص أهم أدوات تنفيذ وصنع الخطط المكانية ومعايير تقييمها للوصول إلى خطط أكثر استجابة للمتغيرات التي تطرأ على الواقع أثناء أو قبل التنفيذ هي من أنجع الوسائل لمعرفة كيفية تعامل الدول مع أزماتها عن طريق خططها والتنقل بين المستويات. وتحديد ما يمكن من معايير وصفية، حيث تطرقت الدراسة لعدة تجارب تم تصنيفها وفق الفائدة المرجوة منها وانعكاسها على التجربة السورية.

- **التجربة العربية:** مرت بأزمات وحروب وكيفية مواجهتها وما يمكن الاستفادة منه في التجربة السورية، فمثلاً في التجربة العراقية (UN-Habitat، 2015) نتج عن التقييم توصيات بضرورة التنمية المتوازنة إذ ان نمط التنمية القطبي الذي استهدف قطبي بغداد والبصرة خلق فجوة في باقي المناطق وبذلك تقرر تقسيم العراق لثلاث أقاليم: شمالي – مركزي – جنوبي لتسهيل عملية التنمية، ولكن كل تلك التقييمات لم يصحبها مسوحات شاملة واقتصرت على التقييم النظري. وفي تجربة السودان نتائج التخطيط لم تصل إلى مستوى خطة إقليمية بدلاً من ذلك أنتج رؤية لتنمية إقليمية ووثيقة عمل تنمية محلية (المنظمة غير الحكومية تجمع الوثيقتين) ولجذب جهات مانحة للمساعدات الإقليمية والدولية لتمويل مشاريع التنمية في المنطقة وتعزيز الرؤية التنموية لتطوير الخطة وتحقيق هدف وحيد هو المساهمة في تنمية المستوطنات البشرية الإقليمية ورفاه الشعب في اقليم دارفور خاصة بعد الحرب والفقر والمجاعة دون أهداف سياسية. أما في المغرب تتم الخطط خلال السياسات القطاعية وعبر الخطط التفصيلية ويتم دعمها من الملك لضمان التنفيذ، وعند صياغة الخطة تم إطلاق نقاش وطني حول التخطيط المكاني مع 55 ورشة عمل محلية و6 محافل إقليمية ومنتدى وطني.
- **التجربة الأوربية:** مرت بانفصالات وحرب عالمية ثانية وقد كانت الخطط المكانية منفذاً لتطور الاستراتيجيات ما بعد الازمات، من أهم المعايير المتبعة في التجربة الفرنسية والألمانية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، 2003) هو تصنيف المستويات وتقسيم المهام وفق المستويات التخطيطية لتسهيل عملية إعادة الإعمار بعد الحروب وخصوصاً بعد توحيد ألمانيا وتخطيط فرنسا مكانياً لتفعيل عملية صنع القرار بأسرع وقت ومواكبة المتغيرات العالمية.

يتميز النظام الفرنسي للتخطيط الإقليمي بإرشاد وطني قوي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الاقتصادي وتعد مسيرة التخطيط مرنة وتأشيرية، تم إحداثها لتلبي احتياجات إعادة الإعمار ما بعد الحرب والسيطرة على النمو. ومن أهم أدوات هذه المرحلة (مفوضية التخطيط العامة–اللجان القطاعية وتضم إليها القوى الاقتصادية والاجتماعية)، وتم فهم التخطيط الإقليمي على أنه ميل الخطة الوطنية نحو الإقليمية (مفوضية التخطيط والعمل الإقليمي – الخطط الإقليمية). وقد تم بناء السياسات الإقليمية للعمل بين الوزارات وفق منهجيات مكانية كالتالي:

- التنمية الريفية.
- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- التكامل مع الجبل وفق تنمية شاملة.
- التنافسية والتنمية المدينية.
- الأقطاب الخدمية التنافسية والأنظمة الإنتاجية المحلية.

والأهم من ذلك اتباع سياسة الأقطاب التنموية وإعطاء استقلالية إدارية مالية للقطب وسلطة تنفيذية دائمة لمتابعة التنفيذ.

أما في ألمانيا تعود مفاهيم واستراتيجيات التنمية المكانية لعام 2006 من خلال "الإطار المكاني الوطني" لتحقيق التوازن في تنمية الأقاليم وضمان معايير عالية من الخدمات وسهولة الوصول وتحقيق التوازن بين المطالب التنافسية على الأرض وضمان حماية الموارد الطبيعية. وكان التحدي الأهم تعزيز مراكز متزايدة لتحفيز الابتكار وفرص العمل وبنفس الوقت تحقيق التوازن الإقليمي من خلال تقوية المناطق الضعيفة مع الانتباه للخصوصية بالتركيبة السكانية الاجتماعية والاقتصادية، تم تحديد مفاهيم ومبادئ أساسية تستجيب للمشاكل الحضرية الوطنية لتحقيق الاستراتيجية الإقليمية ومن أهم هذه المبادئ:

- النمو والابتكار.
- ضمان الخدمات وتفضيل المصلحة العامة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية وتشكيل المشهد الثقافي.

في تجربتي التخطيط المكاني في فرنسا وألمانيا نجد أن اهم الدروس المستقاة هي التنسيق بين المستويات ووضوح عملية صنع القرار المكاني (أعلى–أسفل) و (أسفل–أعلى).

وأهمية التخطيط الأفقي القطاعي في كل مستوى وعدم انقطاع الصلة والتشاركية الكبيرة مع نظام اللامركزية المعتمد والذي كان له الأثر الأكبر في تنفيذ وتقييم الخطط وتكاملها مع الأقاليم والتخصصات المختلفة في كافة الصعد، وعليه فإن الدول التي تمر بمراحل انتقالية لا بد لها من الاستفادة من ميزات هذه التجارب ومبادئ التخطيط المكاني العامة وعلى مستوى التخطيط الإقليمي اختصاراً لكثير من الجهد واستنزاف الجهود بالتخطيط الأعمى لما بعد الأزمات.

- **التجربة الآسيوية:** تحمل القارة الآسيوية مقومات مكانية مميزة جعلت من البلدان المتقدمة فيها عرضة للتطور السريع وقد كان التخطيط المكاني السليم إحدى الأدوات التي عملت على جعل اليابان والصين وكوريا وماليزيا في مقدمة البلدان من حيث توزيع استخدامات الأراضي وقوانين الإسكان والتوزيع المكاني المتوازن للاستثمارات(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا، 2011)، وتشترك هذه التجارب بأنها تخطط لما بعد الكوارث نظراً لما تمر به القارة من كوارث طبيعة وزلازل وفيضانات وغيرها، ويمكن الاستفادة من كافة الدروس التخطيطية ومنهجية التخطيط الاستباقي والعمل على الأخذ بعين الاعتبار للصناعات النوعية والربط التجاري الدولي الذي كان له الأولوية في أخذ الخطط باتجاه التنفيذ. وتقاربها من نظام التنفيذ وكيفية صنع القرار والمبادئ الأساسية للتخطيط المكاني.

ففي تجربة اليابان نجد مجموعة معقدة من المكونات تشمل الضوابط القانونية والتشريعية وصنع الخطط وتخطيط استخدام الأراضي وتقسيم الزونات والسيطرة على الكثافة السكانية وغيرها. ويتم التخطيط وفق ثلاث مستويات: وطني –إقليمي – محلي.

أما بالتجربة الصينية نظام الحكم مركزي ويتم التنفيذ عن طريق المحافظات ولجنة التنمية والإصلاح، وقد خلق التحضر السريع للصين خلل مكاني واختلالات إقليمية كبيرة في المناطق الداخلية الغربية والتي تعتبر أقل تحضراً وسكاناً من المناطق الساحلية. وكان هدف الخطة المكانية الحد من هذه الاختلالات بتعزيز المحاور الإقليمية والتركيز على مناطق الضعف وتحسين البنية التحتية التي تخدم كل إقليم، والتصدي للمشاكل البيئية وزيادة نسبة سكان المدن إلى 60% بحلول 2020 لتعزيز الاستهلاك المحلي. وصنفت البلاد بكل اقليم إلى (منطقة مثلى للتنمية، مناطق تنمية رئيسية، مناطق تنمية مقيدة، مناطق غير تنموية). ليسهل بذلك إدارة مناطق المشاكل وتحقيق الهدف الرئيسي من الخطة وهو التنمية الإقليمية المتناغمة.

وبهذا يغطي تعدد التجارب المدروسة التنوع المطلوب لمعرفة كافة أدوات التقييم والقيمة القصوى للاستفادة حسب حزمة المعايير التي يمكن من خلالها الارتقاء بخطة ما مكانياً.

	العربية	الأوربية	الآسيوية
أدوات التخطيط	تجارب جديدة في الخطط الإقليمية	مستويات تخطيط محددة وواضحة ونماذج للتنمية المكانية ومبادئ التخطيط المكاني	إطار وطني شامل ثم خطط إقليمية وسياسات مكانية وقطاعية
محتويات الخطة	خطط إعادة إعمار وخطط ما بعد الحرب	نظام استخدامات الأراضي والتنمية الإقليمية المتوازنة والتكامل بين الاقطاب	الاعتماد على تقسيم الأقاليم ومناطق الجذب والطرد وبناء مدن جديدة
الأساس القانوني	قانون التخطيط المكاني CEMAT	قانون تخطيط مكاني	الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية
صانع السياسات	مجلس الدولة	هيكلية خاصة بالوزارات وسلطات محافظ الاقليم	رئيس الوزراء بالتشاور مع الوزراء المعنيين
الإطار القانوني	تنمية إقليمية متوازنة ضمن مبادئ تخطيط وطني وتخطيط إغاثي	الهيكلية الإقليمية الواضحة للتخطيط والتنسيق بين المستويات	التوزيع المكاني المتوازن للاستثمارات
المقياس	–	1:100.000	1:100.000

وأهم أدوات التقييم هي:

- المعاهد البحثية المختصة بالتخطيط الإقليمي
- المؤشرات الإحصائية من المراكز المختصة
- البرامج التحليلية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية وملحقاته.
- مجموعات الدعم والخبراء والمخططين

وقد تم التقييم على ما تم تنفيذه من أهداف الاستراتيجيات العامة ومالم ينفذ وسبب التأخير مع التنويه لأهمية التوصل لمعايير واضحة وربطها بتوصيف عددي لتحسين الخطة بعد تقييمها، والتقييم الذي يأتي بعد التغييرات يعد من أهم مقومات التطور والتحسين التخطيطي والتوازن المكاني من جديد.

5- معايير التقييم المكاني (Criteria of Spatial assessment)

تستخدم معاهد البحوث التخطيطية مجموعة متنوعة من أساليب البحث والتقييم التي تتسم بالصرامة والملاءمة والشفافية والاستقلالية والأخلاقية وتتضمن هذه الأساليب طرق البحث المبتكرة والتصميمات، وتطوير القياس، وأدوات لفهم أنواع مختلفة من التقييم، وتوفر هذه الانواع فرصة لمناقشة كيفية تطبيق المنهجيات المبتكرة للرد على الأسئلة ذات الصلة بالسياسات، وكيف يمكن للبحوث استخدام مناهج أكثر علمية. ولمعرفة الأساسيات حول تقييم الخطط، وتطوير أسئلة التقييم وتفسير البيانات يجب الاسترشاد حول اختيار منهج التقييم المناسب للمشاركين في الخطة ومجموعات المستهدفين ومتطلبات الموارد وذلك من خلال معرفة النظريات التي تبحث نهج وأساليب التقييم وكيف تطورت، وتقسيم المهام التخطيطية بوضوح وصلتها مع الجهات المباشرة لصنع القرار وأين يكمن التقاطع وتعزيز تلك المهام بمصفوفة معايير يمكن من خلالها الأخذ بالخطة ومستوى فعاليتها، وقد تفاوتت الأبحاث وتقاطعت للتوصل للمصفوفة المناسبة ومن أحد أهم مخرجات المعاهد البحثية هي مصفوفة الوظائف لضمان نهج استراتيجي وعلى مراحل لإدماج منظور مختلف التخصصات في التقييم (أي

المنظور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والتكنولوجي وينفذ كأداة عملية لدعم مشاركة أصحاب المصلحة الهادفة والمفيدة وخلق فرص أفضل لإدماج عمليات التعلم الجارية على المستويات الفردية والتنظيمية والسياساتية وتسهيل عمليات التفاوض والوساطة. كما يبين الشكل رقم /4/ المهام المختلفة للعملية التخطيطية من تنسيق وقيادة وبحث ورصد وتحكم وتم التركيز على عملية التقييم ضمن المهام وكيف تتبع مهام التقييم لجهات معينة ولا يجوز أن يقوم بالعملية التقييمية جهات مختلفة بل تنحصر العملية ضمن المعهد البحثية التي تملك الخبراء والمخططين والاقتصاديين ووفق وجهة نظر شاملة، ويشارك بالتقييم أصحاب المصلحة من منفذ المشروع أو المستفيدين بشكل مباشر من تبعاته، والوزارات القطاعية الأساسية التي ترتبط مباشرة بما المخرج الي يتم تقييمه، والجهة العليا المسؤولة عن التقييم بما تحمله من مجموعة توجهات عامة تؤثر على مساره وفق:

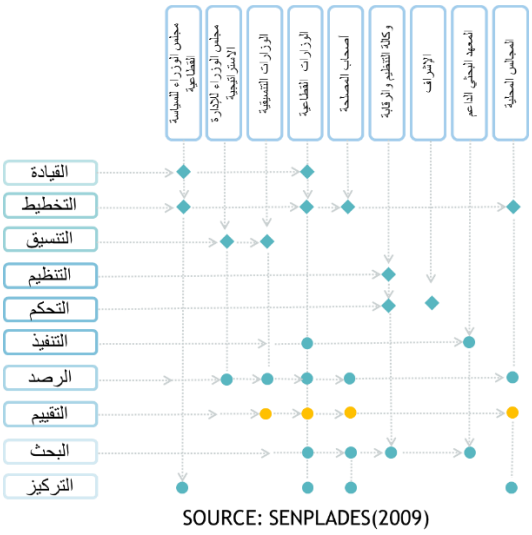

الشكل رقم(4) –مصفوفة عمليات التخطيط وفق مهامها –تحليل الباحث بالاعتماد على الدليل المكاني لأميركا اللاتينية.Senplades 2009

بعد بدء الاستراتيجيات المكانية والاقتصادية الإقليمية، يجب تحديد الطريقة التي يمكن أن تعمل بها منظومة التقييم على المستوى المحلي والإقليمي والعمل على تكاملية علاقات أفضل بين جميع المستويات والجهات الفاعلة في التخطيط المكاني خصوصاً بعد الفترة الكبيرة من التحديات غير المسبوقة للمخططين، والاستفادة من أوجه التآزر والفرص على جميع المستويات بين جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في التخطيط المكاني.

توفر التقييمات إطارًا يمكننا من خلاله تحديد البيانات وجمعها وإعدادها لتقييم تحقيق النتائج والأهداف، حيث تستخدم التقييمات الفعالة التدابير المباشرة وغير المباشرة والكمية والنوعية المناسبة للنتيجة أو الهدف الذي يتم قياسه. حيث يمكن استخدام طرق أخذ العينات المناسبة كجزء من عملية التقييم، وتتطلب استراتيجيات التقييم الفعالة فهم التوافق بين الممارسات والاستراتيجيات للتمكن من تحقيق ربط الاستراتيجيات بالنتائج. إذ يجب أن تكون استراتيجيات جمع البيانات وتحليلها ممنهجة ومتسقة، وأن تركز على التقييم المتعلق بمؤشرات الأداء، وعلى هذا لا بد أن تتوفر قائمة من المعايير لتقييم أداء الخطط واستراتيجياتها لكي نستطيع الحكم بأن هذا الأداء جيد وهو الأداء المنشود، وقد تم مقاطعة العديد من الأبحاث العربية والأجنبية التي حددت معايير التقييم التخطيطي ولكن وفق معهد التخطيط العربي في الكويت فقد تم تحديد المعايير المكانية في مجموعة تضمن التقييم المنهجي العلمي الصحيح وفق ما يلي :

معيار مؤشرات النتائج Outcomes Indicators :وتختص بتقييم المستوى الذي بلغته الخطة في تحقيق الأهداف الفرعية (Objectives)والاستراتيجية (Goals) .

معيار الكفاءة Efficiency :ويراد به فيما إذا كانت الخطة قد استخدمت الموارد بطريقة اقتصادية مثلى لإنجاز الهدف.

معيار الفعالية Effectiveness :ويقصد به فيما إذا كانت الخطة قد حققت النتائج المرضية مقارنة بالهدف الموضوع.

معيار الأثر Impact :وتعني النتائج المتحققة من التدخل في تغيير الحالة سواء كانت المقصودة أو غير المقصودة، إيجابية أو سلبية وتضم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المجتمع.

معيار الاستمرارية Sustainability :ويراد به فيما إذا كانت الأنشطة وآثارها قد سببت بتوقف الدعم مما يستدعي في حال حصوله إجراء تغييرات جوهرية والتفكير بضرورة ترتيب الأولويات والتماشي مع كافة المتغيرات الجديدة وانعكاسها على المسار.

معيار الملاءمة Relevance :ويقصد بهذا المعيار مدى تماشي مخرجات الخطة وأهدافها مع الأولويات الاجتماعية المطروحة والتوقيت المناسب لتنفيذها، وفيما إذا كانت التغييرات الاجتماعية خلال فترة تنفيذ الخطة تبرر القناعات التي بني عليها. فالملائمة هي مقياس لمدى انتفاع " Utility" المجتمع من الخطة ومدى تلاؤمها مع أولويات وحاجات المجتمع المطروحة.

معيار الجودة Quality :ويهتم هذا المعيار في قياس فيما إذا كانت الخدمة المقدمة تتلاءم مع المواصفات الفنية التي تعتمدها الخطة وتؤخذ عادة المواصفات الدولية في هذا المجال. وتأخذ التقييمات تصنيف من /1-5/ ويتبع الرقم توصيف معين من / فقير – كاف– جيد –ممتاز/ بشكل متدرج متسلسل، ويتم تطبيق المعايير وفق المصفوفة الوظيفية للتقييم السريع في حالات الكوارث وإعادة الإعمار التي تم تطويرها من خلال المصفوفة السابقة وأضيف عليها تقاطع عملية تقييم الخطة وفق مخرجاتها ومدخلاتها ونتائجها ومن المسؤول عن كل منها، وتوافق تلك العملية مع معايير التقييم التي تم التطرق لها وفق الشكل التالي:

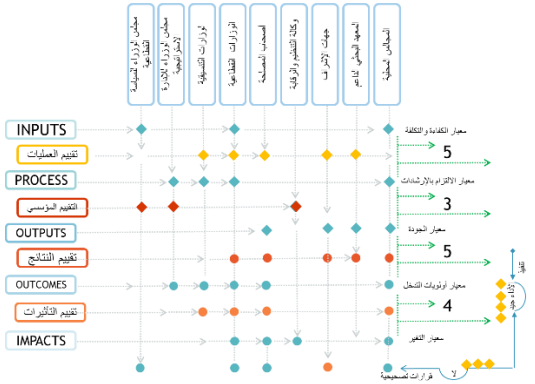

الشكل رقم(5) –مصفوفة التقييم المطورة –تحليل الباحث

وبهذا يعطي التقييم تحليل دقيق ومتوازن للخطط والاختلافات مع المستوى المحلي وإعداد وتقييم الملاحظات القانونية بما يتعلق بجميع الجوانب ذات الصلة بخطة التنمية وما يحدث عليها من نقاش وخلاف للتوصل لاستعراض ورصد متكامل لأنماط التنمية في المناطق بالتشاور مع السلطة المحلية المعنية لتسهيل مراقبة التنفيذ. وبالتالي الرد على مقترحات التطوير المشار إليها من قبل مستويات التخطيط وسلطاتها لأن مثل هذه المقترحات لها آثار خطيرة على المبادئ التوجيهية وتفرض محددات جديدة وبالتالي الأخذ بالملاحظات لضرورة التعديلات. ويكمن قياس الانحراف في أهداف الخطة الإقليمية الموضوعة له وفق عدة عناصر تتقاطع فيما بعد مع المعايير لتثقيلها وفق المتغيرات، هذه العناصر هي:

- القوى المحركة: تعتبر المتغيرات الأساسية للتأثير على عمليات التنمية هي السكان كمتغير /1/ والزراعة كمتغير/2/ وتأثير الصناعة كمتغير/3/ وضرورة التكامل بينهم للنهوض بعملية التنمية.
- الضغوط: من أهم التأثيرات المباشرة للضغوط المؤثرة هو مدى التأثير على البعد البيئي وهو المتغير/4/ وتلوث الهواء والماء والغذاء.
- الحالات: تخلق المحددات تحدياً مباشراً للبعد الطبيعي والتنوع البيولوجي وما يرافقه من أنظمة حيوية.
- التأثيرات: غير مباشرة وبعيدة المدى بسبب آثار الحرب.
- الاستجابات: منظومة التقييم تصنف على شكل نقاط ولكل منها الاستجابة الملائمة حسب تثقيلاتها، مع ضرورة الانتباه لترتيب الأولويات، والتوجه نحو التكنولوجيا.

في جوهر هذا تنطوي الخطة الإقليمية على شكل حديث يركز على الاستراتيجيات، لتحقيق المحتوى والأهداف، ويضمن تفاعل مكثف بين المهام التنظيمية والتنموية، ودائماً يُسأل كيف يمكن تحقيق نجاح أكثر في المستقبل، والهدف الرئيسي للتقييم هو ضمان نهج استراتيجي وعلى مراحل لتحديد المناطق التي

ستسهل توفير بنية تحتية للاستثمار الأمثل وتنفيذه بشكل فعال ومنسق.

7-تطبيق معايير التقييم المكاني على الدراسة الإقليمية لمحافظة ريف دمشق: (Regional plan of Rural Damascus)

تعد محافظة ريف دمشق من المحافظات الرابطة لوجستياً بين الإقليم الأوسط والإقليم الجنوبي كما تشكل حلقة وصل بين العراق ولبنان عبر الامتدادات فوق الإقليمية، وتعتبر المحافظة الامتداد المباشر للمحيط الحيوي لمحافظة دمشق العاصمة، وتعد روابط ريف دمشق امتدادات حضرية هامة وتحتاج لدراسات معمقة بعد التغييرات الجوهرية التي طرأت عليها خلال فترة الحرب، وخصوصاً التغير الديموغرافي الكبير الذي ترافق مع تغيير عمراني وبيئي واقتصادي، علماً أن الدراسة الإقليمية لريف دمشق قامت بإعدادها الشركة العامة للدراسات الهندسية قبل الحرب وتم تسليمها عام 2013 للجهة صاحبة المشروع، وقد تم لحظ عدد من الدراسات التي تعنى بتقييم الدراسات الإقليمية المنجزة إذ أن التغييرات التي طرأت على المحافظة ستؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الرؤى والتوجهات المستقبلية لتلك الدراسات (د. محمد حيان سفور، تقييم الدراسات الإقليمية المنجزة لتوافقها مع الأزمة- حالة دراسية إقليم دمشق الكبرى ،مجلة جامعة دمشق،2015).

تخضع الخطط الإقليمية لمجموعة من التحديات والفرص وفق إمكانيات المكان ويمكن للتقييم الانطلاق من مجموعة الثوابت (الموارد الطبيعية، التراث الطبيعي والثقافي ...) ويتم التحكيم وفق المتغيرات (الحركة الحضرية بين الريف والمدينة، التوزع الديموغرافي، حجم العمالة واقتصاد المكان...) وبهذا يجب أولاً تحديد من هو الجمهور المستهدف ومن هم أصحاب المصلحة، وكيف يتم بناء نظرية التقييم والتساؤلات التي يمكن من خلالها الوصول إلى رصد الكفاءة وتطبيق المعايير الوصفية المناسبة، ثم يعكس التقييم كود لوني وآخر عددي يطبق على الأقطاب وفق مؤشراتها المكانية المحدثة بالبيانات ليعطي نموذج بياني يعكس على منحني التغيير بنسبته لمحافظة ريف دمشق والذي بني مسبقاً على قائمة المعايير وفق الكود اللوني المرفق:

المعيار	الجودة	الكفاءة	الفعالية	الأثر	الاستمرارية	الملاءمة	مؤشرات النتائج
فقير							
كاف							
جيد							
ممتاز							

من أحد المراحل المهمة في بناء الخطط الإقليمية هو التقييم المستمر إن كانت هذه العملية تتم بعد أو أثناء التنفيذ، أو في الحالات الطارئة قبل تنفيذ الخطة ووفق متغيرات معينة، والهدف الأساسي من تقييم الخطة الإقليمية لريف دمشق هو التوصل لحقيقة أنها خطة مرنة تسمح لها السيناريوهات المعتمدة بالتوافق مع الظروف وتحديد أولويات التدخل وفق الطوارئ لتكون الحل المكاني المناسب للخروج من الأزمات والسير بتغيير ترتيب الأولويات وفق ما تتطلبه معطيات كل مرحلة.

وبتطبيق الأداة التحليلية التي تم تطويرها خلال الجزء النظري ومواءمتها مع المعايير القياسية المعتمدة في تقييم الخطط نجد جودة وكفاءة جيدة للخطة ولكن يجب العمل على الاستمرارية بسبب التغييرات الكبيرة الطارئة وإعادة صياغة الأولويات وفق الوضع الراهن والذي يوضحه الشكل التالي:

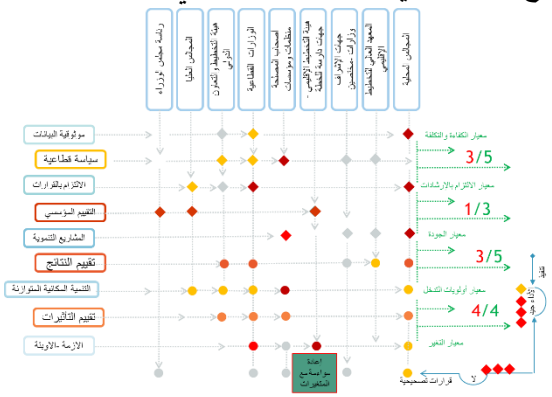

الشكل رقم(6) -التقييم المركب للخطة وفق المعايير المدرجة وتقييمها – عمل الباحثة.

وبذلك تصحح الانحرافات عن الخطة بتحديد الفرص والتحديات والتهديدات الحالية والمستقبلية وفق قطاعات مختلفة وأثر ذلك في توزع الفرص التنموية.

8-الخلاصة (Conclusion):

تم في هذا البحث التركيز على أهمية البعد المكاني في الانطلاق بأي خطة فعالة تضمن تحديد الأهداف والاستراتيجيات طويلة أو متوسطة الأجل للأراضي وتنسيق السياسات القطاعية مثل النقل والزراعة والبيئة والصناعة وغيرها والتكامل بينها، لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وكذلك بيئية. إذ يعتبر أهم وسيلة لإدارة وتوجيه التنمية بعد الكوارث والحروب، وتوجيه الموارد والاستثمار وفق ميزات الأرض.

كما تم أيضاً عرض أنماط التقييم التي يمكن أن تدعم التخطيط المكاني لتدار العملية بشكل منهجي وصحيح، والتوصل لتوصيات هامة لتحقيق نظام أقوى وأكثر فعالية في التخطيط المكاني:

- تطوير قاعدة بيانات وأدلة للتخطيط المكاني على كافة المستويات لتوفير أساس متين للسياسات والقرارات، وضمان التحديث المستمر. وربط المرصد الإقليمي بالمراصد الحضرية لتشكل منظومة متكاملة تفيد بالتدخل السريع عند حدوث أي طارئ.
- تطوير أدوات ومعايير التقييم واعتماد نهج مرن للوصول إلى الاستراتيجيات المستدامة وتطبيق تقنيات التقييم، ورصد الآثار المحتملة للخيارات المتعددة (السيناريوهات).
- تعزيز المعاهد البحثية المختصة بالتخطيط الإقليمي وإدارة الكوارث ومجموعات الدعم والخبراء والمخططين المؤهلين ليكونوا جاهزين عندما تبدأ العمليات الطارئة واحتواءها بالنهج الصحيح.
- تأمين الانتقال السلس من الإغاثة الإنسانية إلى إعادة التأهيل والإعمار المستدام والتنمية الاقتصادية من خلال توفير حلول مكانية وإدماج المناطق المتضررة بالتنمية وتوفير كافة الخدمات والاستثمارات اللازمة لعودة الأهالي إليها.
- تحديد المناطق ذات النمو المتقلص خلال ال 10 سنوات القادمة، وتوقع المناطق التي ستكون عرضة للخطر واتخاذ التدابير الوقائية.
- الابتكار والتجديد في تنمية التراث الثقافي والطبيعي والمناطق ذات القيمة الخاصة مثل الحدائق الإقليمية والمناطق الجيولوجية المميزة في المحافظة لتشكل نقطة انطلاق على صعيد صناعة السياحة النوعية، وخلق مدن سياحية مفتوحة.
- اعتماد المخطط التنظيمي لمدينة دمشق وتحديد الهوامش التي تشكل ميتروبول دمشق والعلاقة مع الريف.
- التنافسية والتنمية المدينية بخلق مشروعات مبتكرة والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة وأعلى تقنيات التكنولوجيا وتشجيع المراكز البحثية التكنولوجيا متعددة الاختصاصات وبما يواكب التطور العالمي ومسيرة العولمة.
- تكامل الاستراتيجيات الحضرية والريفية لضمان عدم تداخل المصالح القطاعية وإشراك أصحاب المصلحة في وقت مبكر من العملية التخطيطية واستمرار التواصل والحوار.

توصل البحث أيضاً إلى أن أساسيات التقييم المكاني تقوم على معرفة ثوابت ومتغيرات الزمان والمكان في فترة محددة وفق الاستراتيجية الوطنية ليتم البناء عليها، ومن أهم معايير التقييم هي حماية المورد الطبيعي وضمان استدامته للأجيال القادمة، وبهذا تكون الخطط الإقليمية ذات بعد تنموي قادر على رسم كافة ملامح الطموحات على المدى القريب والبعيد، وصلة وصل بين المستويات التخطيطية تضمن استمرار العملية بالاتجاه الصحيح وتعمل على اصطفاء الموقع الأفضل للاستثمار وفق كافة المعايير.

إذ أنه لا يمكن منع الكوارث إنما يمكن التقليل من أثرها، وتكون الخطط موجهة لتحديد أولويات أنشطة الإنعاش واغتنام الفرص لإدماج تدابير الاستدامة في هذه العملية وهذا ما تم التأكيد عليه مؤخراً في مؤتمر الموئل المقام في بولندا، 2022 WUF11، وهو المنتدى الحضري العالمي لدراسة التحضر المستدام والقضايا التي تطرأ على المجتمعات وفق المتغيرات العالمية من كوارث وأوبئة وحروب وغيرها، والتوصيات التي تؤكد أهمية التنمية الصحيحة كمخرج من كافة الأزمات.

التمويل: هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل(501100020595).

(References):

1. SPATIAL PLANNING, Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition, Economic Commission for Europe, Geneva, 2008.
2. David J. Connell and Lou-Anne Daoust-Filiatrault. Better Than Good: Three Dimensions of Plan Quality, Journal of Planning Education and Research 2018, Vol. 38(3) 265–272.
3. Jessica Smart, Planning an evaluation: STEP BY STEP, Australian government, Australian institute of family studies, 2020.
4. Dr. Günter Mertins and Dr. Michaela Paal, Regional Planning in Germany. Institutional framework, instruments and effectiveness, Phillips Marburg University, Germany.
5. Kusar Simon, cerne Andrej, Regional, Spatial and Environmental indicators for an assessment of regional development, structural and potentials,Ljubljana, 2006.
6. The conference of the council of Europe of Ministers Responsible for Spatial Regional Planning, CEMAT report, 2018.
7. OECD Regional and cities at a Glance 2022, OECD publishing, Paris, 2022.
8. د. نتاليا عطفة. " القراءة المكانية للأراضي في تجربة التخطيط الإقليمي لريف دمشق"، جامعة البعث, 2012، سوريا.
9. د. محمد حيان سفور، تقييم الدراسات الإقليمية المنجزة لتوافقها مع الأزمة– حالة دراسية إقليم دمشق الكبرى، مجلة جامعة دمشق،2015.
10. هيئة التخطيط الإقليمي. "دليل إعداد الدراسات التخطيطية في الجمهورية العربية السورية"، بالتعاون مع معهد التخطيط الإقليمي، جامعة دمشق, 2021، سوريا.
11. المعهد العالي للتخطيط الإقليمي وهيئة التخطيط الإقليمي "وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي"، جامعة دمشق، 2019، سوريا.
12. صندوق النقد العربي، "التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"، 2020 يونيو، الإمارات العربية المتحدة.
13. المعهد العربي للتخطيط، آليات متابعة وتقييم الخطط التنموية، 2015، الكويت.
14. المعهد العربي للتخطيط، سياسات إعادة الإعمار، 2023، الكويت.
15. محمد خميس الزوكه، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 23–26.
16. د. فؤاد بن غضبان، فاطمة الناصر بركاني، التخطيط الإقليمي والحضري، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.